دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سورية وفلسطين ونظام الإبادة السياسية
المصدر:	مجلة الدراسات الفلسطينية
الناشر:	مؤسسة الدراسات الفلسطينية
المؤلف الرئيسي:	صالح، ياسين الحاج
المجلد/العدد:	ع116
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	خريف
الصفحات:	244 - 255
رقم MD:	922495
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	سوريا، فلسطين، الصراع العربي الإسرائيلي، النظم السياسية، الربيع العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/922495

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ياسين الحاج صالح*

سورية وفلسطين ونظام الإبادة السياسية

وفقاً للأيديولوجيا الرسمية في سورية، هناك تعارض مطلق، أو "صراع وجودي" بين سورية وإسرائيل: إسرائيل قوة معتدية، وسورية بلد معتدى عليه ومحتلة أرضه؛ هي كيان عنصري، وبلدنا ضد العنصرية والتمييز؛ هي قوية لكن على باطل، بينما نحن ضعفاء لكننا على حق؛ إسرائيل دولة استعمارية مغتصبة، مرتبطة عضوياً بالإمبريالية، ونحن كنا تحت الاستعمار قبل ثلاثة أجيال، وكبلد معتنق للقضية القومية نناضل مع أشقائنا الفلسطينيين والعرب (من غير العملاء من بني جلدتنا) ضد الاستعمار والإمبريالية، ومن أجل الحرية والاستقلال. ولهذه الأسباب نحن في حالة حرب مع إسرائيل رسمياً.

والواقع أن هذا الخطاب انفصل عن أي بنى اجتماعية وسياسية وفكرية داعمة له منذ سبعينيات القرن العشرين، وهذا بالتوازي مع حلول حافظ الأسد، ثم سلالته، كمشروع وحيد محل المشروع القومي العربي. فإذا رصدنا قدراً من استمرارية عائمة لهذا الخطاب، فبغرض تسويغ حالة الاستثناء المديدة، المبنية على افتراض الحرب مع قوة تكنّ لها أكثرية السوريين عداء حقيقياً. حالة الاستثناء المسوغة على هذا النحو ناجعة جداً في ضبط المحكومين ورفع غطاء الوطنية عن المخالفين سياسياً وضمان دوام حكم السلالة.

وفي مقابل الصراع الوجودي مع إسرائيل، ثمة تطابق تام بين هياكل النظام القائم في سورية منذ نحو نصف قرن وبين سورية كدولة، فسورية هي "سورية الأسد"، وليس في سورية ما يفيض على "سورية الأسد" هذه.

لكن وظيفة الأيديولوجيا هي حجب الواقع، إمّا بقلبه رأساً على عقب، وإمّا بإحلال عالم وهمي محل العالم الحقيقي، وإمّا بإغفال جميع الوقائع ذات الصلة التي تتعارض مع ما تقرره الأيديولوجيا. وهتك حجب الواقع هو ما أتاحته أكثر من سبعة أعوام انقضت على بداية الثورة السورية، فبات سهلاً علينا النظر في وجهه العاري. وممّا ظهر بجلاء أن ما تقوله الأيديولوجيا عن إسرائيل صحيح، لكن كل ما تقوله عن النظام الذي هو منتج هذه الأيديولوجيا وموزعها، فإنما هو تزوير للواقع.

تقوم الدولة الأسدية على التمييز بين محكوميها، فتفرق بينهم لتسودهم، وتحميها

* كاتب سوري.

قوى دولية عدوانية. ولا يلزم أن يكون الطرفان، الحامي والمحمي، على وفاق أو متفاهمين سراً. ليس الأمر كذلك. ما أتكلم عليه هو تماثل بنيوي يشغل السوريون فيه موقعاً مماثلاً لموقع الفلسطينيين، ويلتزم النظام بباراديغم إسرائيلي يقوم على اللاتساوي الجوهري بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى إباحة الأخيرين للأولين، بما يُهدر البعد التحرري للصراع بين بلدنا والدولة الصهيونية. فالدولة التي بناها حافظ الأسد على مثال سلالي تقوم أصلاً على تحويل سورية ذاتها إلى دولة تعذيب وقتل، وترفع السلالة وأهل ولائها درجات فوق عموم السوريين، وهو ما صار مرئياً للجميع بعد الثورة.

تماثلات باراديغمية

هناك كثير من التماثلات الباراديغمية بين نظامَي الحكم في إسرائيل، والحكم في سورية.

١ ـ يحتكر الحكم الأسدي سلاح الطيران وأسلحة الدمار الشامل في مواجهة السوريين، مثلما تحتكر إسرائيل التفوق الكاسح في هذين المجالين في مواجهة الفلسطينيين والعرب كلهم. إذ لم تتوفر يوماً وإلى اليوم طائرات للفلسطينيين، ولا حتى مدنية، مثلما لم تتوفر لأي معارضين للحكم الأسدي طائرات من أي نوع، ولا حتى مضادات طيران.

٢ ـ يحظى الحكم الأسدي بتغطية في مجلس الأمن من طرف روسيا، المورّد الأساسي للسلاح له، والتي استخدمت ١٢ مرة حق النقض، الفيتو، لمصلحته (وباسم الصين ثمانية فيتوات للغرض نفسه)، بقدر ما تحظى إسرائيل بتغطية في مجلس الأمن من مورّد السلاح الرئيسي لها، الولايات المتحدة: ٤٣ مرة. لكن أميركا حمت إسرائيل بالفيتو مرة كل عام ونصف عام، بينما حمت روسيا محميّها في سورية نحو مرتين كل عام، وكانت المرة الأولى في خريف سنة ٢٠١١.

٣ ـ تصور إسرائيل نفسها واحة للديمقراطية في المنطقة، وبعد الثورة صار حكم السلالة الأسدية يصور نفسه كالدولة العلمانية الوحيدة الباقية في الشرق الأوسط العربي والإسلامي. ويروج الطرفان لصورة حداثية عن النفس، تقرّبهما من الغربي المتوسط في اليسار واليمين والوسط. وبالمناسبة وقف اليسار الغربي إلى جانب إسرائيل، ولم يبدأ بالتحول عنها إلاّ بعد الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧، بينما تقف مجموعات واسعة من اليسار الغربي والدولي اليوم إلى جانب الدولة الأسدية، ولا تعرض تبدلاً في الموقف إلى اليوم.

٤ ـ أنتجت إسرائيل وسورية الأسد لاجئين بالملايين. إسرائيل لم تقم من دون طرد ثلاثة أرباع الفلسطينيين خارج وطنهم، وسورية الأسد أنتجت لجوء ما يقترب من ستة ملايين، أكثر من ربع السكان، خارج سورية إلى اليوم، فضلاً عن عشرات الألوف في سلسلة سابقة من المجازر. المجازر عنصر مشترك في تاريخ القوتين الشرق الأوسطيتين.

٥ ـ إسرائيل تشرف إلى اليوم على أكبر معسكر اعتقال في الهواء الطلق في العالم، هو غزة، فتحاصر سكانه وتقصفهم وتجوعهم حين يتجاسرون على تحديها أو يقاومون بسلاح بدائي، وكان في سورية الأسد حتى منتصف نيسان/أبريل من هذه السنة، ثاني أكبر معسكر اعتقال في العالم اليوم، الغوطة

الشرقية، والذي تعرّض خلال خمسة أعوام ونصف عام للحصار والقصف والتجويع. ويقطّع الطرفان أوصال مجتمع الأشخاص الواقعين تحت سيطرتهم، ويهيمنان على المكان والحركة (الحواجز والحصار من طرف النظام السوري، والحواجز والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري من الجهة الإسرائيلية) مستخدمَين العنف والاعتقال الواسع. وانتهى معكسر الاعتقال في الغوطة الشرقية على يد الروس والنظام الذي ختم الحصار بمذبحة كيماوية جديدة، وبتهجير الألوف من أبناء المنطقة، مدنيين ومقاتلين.

٦ ـ لدى الطرفين هوس بالأبد: القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي! إسرائيل وُجدت لتبقى! الأسد إلى الأبد! إلى الأبد يا حافظ الأسد! والبقاء الأبدي بطبيعة الحال يقتضي مقاومة التغير وسحق قواه، وحرباً مستمرة ضد المستقبل. إسرائيل في حرب دائمة، ومثلها الدولة الأسدية، لأنهما يريان في التغير خطراً وجودياً عليهما. لكن يجب أن نلاحظ أن السلالة الأسدية هي الأبدية في سورية، بينما الأبدي عند أعدائنا هو كيانهم الحديث، دولة إسرائيل.

٧ ـ رفض منهجي وثابت للتفاوض والحلول السياسية، لأن الحل السياسي يعني تسوية، وتنازلات متبادلة، ومساومات وحلولاً وسطاً، وهو ما لم يعرض الحكم الأسدي استعداداً له في أي وقت، كما لم يعرض على الثائرين والمعارضين في أي وقت مشاركة في السلطة. وتتشارك إسرائيل مع الحكم الأسدي في ذلك، وتاريخ عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية هو تاريخ قضم كيان الفلسطينيين مع الحفاظ على العملية كمظهر سلمي.

٨ ـ إذا تحول معارضو الأسديين أو إسرائيل إلى المقاومة المسلحة وُصفوا بأنهم إرهابيون، وهذا هدر للدم في شريعة النظام الدولي الحالي، مثلما هو التكفير في شريعة الإسلاميين. وفي المحصلة لدينا الوضع المستحيل التالي: إذا رضختَ لن تجني شيئاً، وإذا سايستَ أو حاولت أن تتصرف كطرف سياسي مستقل تُسحق، وإذا قاومتَ تُباد!

الإبادة السياسية

النظام الذي أقامه حافظ الأسد في سورية في مطلع سبعينيات القرن الماضي، تأسس على الإبادة السياسية للسوريين منذ قيامه، مثلما تقوم إسرائيل على الإبادة السياسية للفلسطينيين منذ قيامها قبل ٧٠ عاماً. ومفهوم الإبادة السياسية (البوليتيسايد/ Politicide) كان قد وضعه عالما سياسة أميركيان هما باربرا هارف وتيد روبرت غُر (Barbara Harff and Ted Robert Gurr) في سنة ١٩٨٨، وقصدا به وقتها إبادة قطاعات من السكان لأسباب سياسية، مثلما جرى للشيوعيين الإندونيسيين في سنَتي ١٩٦٥ و١٩٦٦ على يد نظام سوهارتو، وبتشجيع أميركي. وقد قامت الأمم المتحدة بتجريم الجينوسايد (genocide) في سنة ١٩٤٨، لكنها استبعدت المجموعات السياسية من تعريفها للجريمة التي أقرّت الأمم المتحدة بأنها موجبة لمعاقبة الجناة.

الجينوسايد كلمة مستحدثة في جميع اللغات، وضعها الحقوقي اليهودي البولوني رافائيل لمكين (Rafael Lamkin) في كتاب له نُشر في سنة ١٩٤٤، وكان القتل الواسع لليهود وغيرهم على يد النازيين لا يزال جارياً وقتها، وقُصد به تدمير الجماعات،

فيزيائياً وثقافياً. والجينوسايد كما عرّفته الأمم المتحدة هو: "أي فعل يُرتكب بنيّة التدمير الجزئي أو الكلي لمجموعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية."[١]

وقد استُبعدت المجموعات السياسية من التعريف في حينه بضغط من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا، خشية أن يكونا موضع تجريم بسبب إبادة المعارضة السياسية في الاتحاد السوفياتي، بمَن فيها معارضو ستالين الشيوعيون أو غير الموالين له بقدر ما كان يريد (حملات التطهير المتكررة)، وسجل بريطانيا في المستعمرات.

لمفهوم الجينوسايد ميزة مهمة: إنه اسم من دون معنى سابق لمعنى من دون اسم سابق. فالكلمة لم يكن لها وجود قبل سنة ١٩٤٤ ليكون لها معنى، وفي المقابل كان هناك معنى، هو جريمة الإبادة الرهيبة، لكن لم يكن لها اسم. الجينوسايد معترف به في شريعة النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية كجريمة موجبة للعقاب. أمّا المدركات الأُخرى، ومنها البوليتيسايد، فتبدو أقرب إلى مفاهيم مجردة، معقولة كثيراً أو قليلاً، لكنها ليست أسماء لما لا يسمى. الجينوسايد يبدو "اسم علم"، يسمي واقعة مهولة لا تُعقل، ولا عقلانيته، أو بالأحرى لا مفهوميته، هما مصدر قوته، ومصدر ضعفه، أقلّه في الصيغة التي تبنّتها الأمم المتحدة.

في مفهوم الجينوسايد مشكلة خطرة تتمثل في افتراض أن المستهدفين بالإبادة هم جماعات أُعطيت الهوية سلفاً، وتُقتل بسبب هويتها، لكن في معظم الحالات المدروسة في القرن العشرين، نجد أن الهويات ذاتها كانت نتاج أفعال تصنيف وفرز وتمييز، تسبق الإبادة أو تمهد لها أو تواكبها. فاليهود، بصورة ما، يجري صنعهم قبل قتلهم ومن أجل قتلهم، أي أنهم يميَّزون من غيرهم ويُفرَزون ويُرَدّون إلى كونهم يهوداً حصراً، باعتبار اليهودية عرقاً (وفُتح باب ضيق لبعض استثناءات ممّن ليسوا يهوداً صافين).

وبالمثل يجري صنع الفلسطينيين قبل تدميرهم سياسياً، وإن تكن المؤسسة الإسرائيلية تفرز الدروز والبدو عن الفلسطينيين، وتعمل على التفريق بين المسيحيين والمسلمين، وبين المعتدلين والمتطرفين، بحيث تضعف الهوية الفلسطينية وتبدد الكيان الفلسطيني. وفي كل حال، يجري التعامل مع الفلسطينيين لا كمجتمع مختلط ومتحول، وإنما وفق منطق هوياتي، على نحو يقارب نظرية الأعراق النازية، ويتم تعزيز ذلك بممارسات تمييزية وفق التمايزات الهوياتية التي تجري رعايتها وترسيخها.

هذا منطق إبادة بقدر ما يقيم مجموعات متفاصلة، وبقدر ما يُخضع علاقات الأفراد لعلاقات الجماعات، ومصير الأفراد لمصير الجماعات. وكانت الأنثروبولوجيا الاستعمارية، الألمانية ثم البلجيكية، قد صنعت الهوتو والتوتسي في رواندا من فوارق جزئية وعارضة، فنسبت إلى التوتسي أصلاً حاميّاً، وجعلت منهم شعباً قادماً من الشمال، وأسبغت عليهم صفات فيزيائية إيجابية: طول القامة، الأنف الأقنى، النساء الأجمل، بينما الهوتو أقصر قامة، وهم فطس الأنوف ونساؤهم مفتقرات إلى الجاذبية. كان هذا من مقدمات الجينوسايد الذي كلف ٨٠٠,٠٠٠ شخص معظمهم من التوتسي، خلال ١٠٠ يوم بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو ١٩٩٤.

وفي كل حال، يجري التصنيف والفرز في سياق يستهدف التخلص من جماعات

معارضة أو أدنى ميلاً إلى التماهي بالوضع القائم، أو هي ذات وزن اجتماعي أو اقتصادي يجده الحاكمون خطراً عليهم. مَن يُبادون هم مَن يعتبرهم المبيدون خطراً يجب القضاء عليه، حتى إن قام المبيدون في الوقت نفسه بتعريف العدو تعريفاً "دينياً أو إثنياً أو عرقياً أو قومياً"، وبإرجاع نسبة الخطر إلى ما هي عليه هذه الجماعة، وليس إلى ما يفعله أي أفراد منها. لكن عملية الإبادة، في طورَيها، الإعدادي والنشط، هي ما تنتج الجماعات المُبادة، أو ما تدفعها إلى التشكل في صورة مجموعات عُرضة لأن تُباد سياسياً، أو فيزيائياً.

طبعاً لا تتشكل هذه الجماعات من العدم، لكنها قبل التصنيف والفرز والتمييز طيف منتشر، متداخل مع محيطه بصور متعددة: جغرافياً (ينتشرون تقريباً في مناطق انتشار غيرهم)؛ اجتماعياً (يتوزعون على الهرم الاجتماعي على نحو لا يختلف جذرياً عن غيرهم)؛ سياسياً (موزعون مثل غيرهم على التيارات السياسية المتاحة)؛ لغوياً (يتكلمون اللغة/اللغات ذاتها). وما يجري عبر عمليات التصنيف والتمييز والفرز هو تكثيف الجماعات حول مركز أو ماهية مفترضة لها، الأمر الذي يحدّ من تنوعها الداخلي، ويقلل إلى أقصى حد من اختلاطها مع غيرها، وكذلك من أي تعاطف محتمل معها يبديها غيرها تجاهه، فتتحول من وجود طيفي منتشر إلى وجود كتلي صلب، ملائم أكثر للاستئصال.

ولهذا، فإني أُفضّل مفهوم الإبادة السياسية، بوليتيساید، على مفهوم الجينوساید، لأن مَن يُبادون إنما يُبادون بسبب خطورتهم السياسية المحتملة، وبسبب كونهم غير مطيعين أو متمردين. لكن هذا لا يجعل الإبادة مسوغة أو يضفي عليها النسبية، بل يوسّع نطاق النظرية السياسية، ويُظهر التكوين السياسي للهويات، أو أولوية السياسة على الهوية. فالهويات الخطرة تُصنع في سياق التخلص من الجماعات الأقل تماهياً بالدولة أو بمَن يديرونها، ولهذا يجب عدم حجب الدوافع السياسية للإبادة. وهذا الطرح يُدخل شيئاً من العقلنة والوضوح في التفكير في الإبادات، وينفتح على مطالب المواطنة والمساواة السياسية، وليس على كيانات إثنية أو دينية أو إثنية ـ دينية مثل إسرائيل، ولا على تقاسم طائفي أو إثني للدولة أيضاً.

إن إقامة إسرائيل شرعيتها على المحرقة (الهولوكوست) بصفتها إبادة يهودية، وجَعْلها "مظلومية وراثية" بعبارة زغمونت باومان (Zygmunt Bauman) في كتابه "الحداثة والهولوكوست" (*Modernity and the Holocaust*)،[٢] يتوراثها الأبناء الآمنون عن الآباء، هما سبب إضافي للتفكير المتشكك في هذه القضايا، وللتساؤل النقدي في شأن مفاهيم الإبادة ونظرياتها. إلاّ إن هذا التناول لا يتشكك بأي حال من الأحوال في الهولوكوست ذاته، ولا في قتل نحو ستة ملايين من اليهود، كما لا يرى في تشكك عربي منتشر في الهولوكوست أو في مجرد عدم الاهتمام به، مسلكاً رشيداً. فمنذ قامت إسرائيل في فلسطين، قام بيننا وبين الهولوكوست رباط قوي جداً، يفرض علينا الاهتمام بالموضوع معرفياً وسياسياً وحقوقياً وفلسفياً وأخلاقياً، والعمل على نزع التملك الخاص له من طرف الصهيونيين الذين يستخدمونه لإضفاء الشرعية على استيلائهم على وطن الفلسطينيين. وبفعل

التركيبة الإسرائيلية، فإنه ظاهر جداً أن الهولوكوست يفرض نفسه علينا حتى إن لم نهتم به، وهذا قبل أن نقول إنه يمكن أن يسلط الضوء على ما يجري لنا اليوم في سورية.

وقد يفيد أن ننتبه إلى أن اليهود كـ "شعب" هم نتاج الهولوكست بدءاً من وجود طيفي منتشر أقل تمايزاً بكثير. فالمظلوميات بصورة عامة تصنع الهويات،[٣] و"الشعب اليهودي" هو درجة متقدمة من تشكل اليهود القادمين من دول كثيرة بفعل مشترك من مظلومية الهولوكست، وصعود القوميات، ودور الإمبريالية الغربية. ومنذ الهولوكوست بات صعباً جداً على أي كان الاعتراض على فكرة "الشعب اليهودي"، بينما كان الأمر أقل عسراً قبله. ومنذ قيامها صارت إسرائيل مثل "نموذج بدئي" (archetype) مشجع على فرط التمايز بين الجماعات، في منطقتنا وفي نطاق عالمي أوسع، ومصدر تغذية للوعي الذاتي الهوياتي، فضلاً عن قيامها على التمييز والعنصرية.

كان باروخ كيمرلنغ (Baruch Kimmerling) عالم الاجتماع الإسرائيلي قد استخدم مفهوم البوليتيساید في وصف سياسة إسرائيل حيال الفلسطينيين خلال الأعوام التي ترأس فيها شارون الحكومة الإسرائيلية، في كتابه: "الإبادة السياسية: حرب أريئيل شارون ضد الفلسطينيين" (*Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians*).[٤] لكن هذا الطرح ضيق جداً، لأن إسرائيل تقوم تكوينياً على الإبادة السياسية للفلسطينيين، قبل شارون وبعده. والمقصود بالإبادة السياسية عند كيمرلنغ ليس إبادة مجموعة من السكان لأسباب سياسية مثل الشيوعيين الإندونيسيين، وإنما إبادة السكان سياسياً وليس فيزيائياً، أي إنكار أي ولاية سياسية لهم على أنفسهم (political agency). ومفهوم البوليتيساید اليوم يغطي هاتين الدلالتين، وهو يصلح بهذه الدلالة المزدوجة تعريفاً للباراديغم الإسرائيلي: قتل العدو إن قاوم، وإخضاعه كتابع إن سالم، كما أنه ملائم لتعريف الدولة الأسدية أيضاً: هذه تبيد مَن يقاومها، وتستتبع مَن يسالمها، وتقيم مجتمعاً مراتبياً لا يتساوى فيه السكان.

خلال أقل من نصف قرن تطورت الأسرة الأسدية إلى أرستقراطية من نوع جديد، تفكر في نفسها كطبقة أسياد، وترتّب السوريين على مراتب من التبعية، وتجد في المساواة خطراً وجودياً عليها. وهذا التحول ليس مقتصراً على سورية وخارجها فقط، بل هناك أيضاً تمثيلات معاكسة لواقع الحال يتبرع بها أكثر من غيره يسار غربي جاهل ومتغطرس. وفي هذا الشان، أعني التحول العنصري، تماثل بنيوي إضافي بين الدولة الأسدية وإسرائيل، غير أن المراتبية الإسرائيلية أوسع نطاقاً، والسلالة الأسدية بالذات لا يُنظر إليها إلاّ كمرتبة أدنى، وإن يكن نظامها مفيداً لضبط المراتب الدنيا من "السوريين السود"، وضمان "الاستقرار" في "الشرق الأوسط". فإسرائيل، في آن واحد، تفضّل بقاء الحكم الأسدي، و"إلهام الصفقة الكيماوية بين الأميركيين والروس في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ جاء من الحكومة الإسرائيلية"،[٥] لكن ذلك لا يمنعها من الضرب في سورية، مستهدفة بين وقت وآخر حُماة النظام، بغرض تثبيت النظام الشرق الأوسطي، أي حراسة تراتبه.

لدينا في الحالتين إنكار للحقوق السياسية

لقطاعات من السكان: جميع السوريين في "سورية الأسد"، وجميع الفلسطينيين في فلسطين/إسرائيل، والمجال الشرق الأوسطي كله لكن بدرجات متفاوتة، ولدينا أيضاً استعداد مجرب للقتل الواسع النطاق في حال قاوم المعنيون، كما أن احتمال المجزرة الكبيرة، والأكبر من جميع المجازر، يبقى قائماً إذا ما تمرد المحكومون. إن تاريخ الحكم الأسدي هو تاريخ التقدم نحو المجزرة، أمّا من طرف إسرائيل فتبقى المجزرة سيفاً مصلتاً فوق رؤوس العرب ككل نظراً إلى أنها تحوز السلاح النووي، سلاح القتل الشامل (Omnicide)، مثلما يحوز الحكم الأسدي أسلحة دمار شامل استخدمها مراراً وتكراراً ضد محكوميه، وآخرها في ١٤ نيسان/أبريل في دوما، والتي جرى التهجير بعدها مباشرة. بالمناسبة لا يُفهم هذا الحدث غير الضروري عسكرياً من أي وجه إلاّ على خلفية التكوين الإبادي للنظام، وطبعاً حصانته الدولية المضمونة.

ولذلك أتكلم هنا على فلسطنة السوريين، أي إشغالهم، في مقابل الدولة الأسدية، موقعاً فلسطينياً: مباحون، يُقتلون بلا حساب، ومع تغطية دولية فاعلة للقاتل، بما في ذلك المشاركة المباشرة في القتل، مثلما فعلت إيران منذ منتصف سنة ٢٠١٢، وروسيا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

من تنافس المظلوميات إلى بناء باراديغم تحرري

وكما تقدم القول، فإن هذا التماثل البارادیغمي بين الدولة الأسدية والدولة الصهيونية لا يعني ولا يقتضي تفاهماً من تحت الطاولة أو مؤامرة بين الطرفين على السوريين والفلسطينيين. وبالمثل، فإن فلسطنة السوريين تصلح لإقامة باراديغم وحدة كفاح تحرري بين السوريين والفلسطينيين، وهذه نقطة مهمة للرد على خطابين رائجين: خطاب يرتفع صوته من وقت إلى آخر بين معارضين سوريين، يرحّب بضربات إسرائيل لقوات حُماة الأسديين في سورية (لم تُضرب القوات الأسدية المنهمكة في سحق السوريين في أي وقت)، وخطاب ممانع يعتبر محنة السوريين المتمادية شيئاً ثانوياً أمام الصراع مع إسرائيل، هذا إن لم يعتبر الثورة السورية وما يجري للسوريين مستحقاً لاعتدائهم على نظام ممانع. الخطاب الأول انفعالي وغير عقلاني وضد ثوري؛ والثاني زائف ولا إنساني وضد ثوري بدوره، بل بصراحة، فاشي في أحيان كثيرة. الممانعة كاذبة وغير تحررية، لكن يجب القول إنه لا شيء تحررياً في ممانعة معكوسة، لأنها لفرط ما تنشغل بتكذيب الممانعة تضحّي بالمضمون التحرري للصراع.

في الوقت نفسه، فإن الكلام على فلسطنة السوريين، وما يتضمنه من أن فلسطين هي "النموذج البدئي" للتمييز أو الظلم، يحول دون تنافس المظلوميات أو صراعها، ويحوّلها إلى صراع نرجسي يقود إلى منازعة عبثية وفاسدة على مَن عُذب أكثر، ومَن قُتل أكثر، ومَن أُذل أكثر، ومَن جُرد من حقوقه أكثر، الأمر الذي يولد كثيراً من المرارة والغبن، فيضعف الضعفاء أكثر بدلاً من أن يتقاربون من أجل مواجهة أعداء متماثلين. يجب الاعتراف بأننا، نحن السوريين، ننساق بيسر نحو هذا الخطاب لأننا نواجه ممانعة في الاعتراف بنا، بل إنكاراً نرجسياً لمعنانا.

وليس مبعث التماثل البارادیغمي بين

الدولة الأسدية وإسرائيل شيئاً يحيل إلى هويات كما قد يفضل إسلاميون يعرض تفكيرهم منزعاً هوياتياً ثابتاً، وبالتالي جينوسايدياً. ليس المنبت العلوي للأسرة الحاكمة في سورية هو مصدر ممارساتها، بل كونها نظام إبادة سياسية، وتطلّعها هو إلى البقاء المؤبد في السلطة، الأمر الذي يجعلها تعتبر المحكومين مصدر خطر يجب مراقبته وقمعه. الهويات لا تصنع تماثل النموذج، ولا هي تصلح لمواجهته، فكون أكثر السوريين عرباً مثل الأسديين لم يحل دون تفظيع الأخيرين بهم، ولا يصلح كردّ من طرف ممانعين على واقع فلسطنة السوريين، بل إن الهويات أطر محتملة للتعبئة السياسية، تستنفر ذاكرات ومخيلات مفعمة بالمظلومية، وتقوم بها نخب من أجل الصراع على السلطة والموارد، لأنها ليست فاعل التعبئة ولا غايتها.

وفي هذا الشأن يجب القول إن خطاب الإسلاميين المتمركز حول هويات معطاة سلفاً، دائمة ولا تتغير، يعرض نزعات إبادية أو جينوسايدية لا تسجل فارقاً جوهرياً عن الخطاب النازي، أكان ذلك في صيغة سنّية تتكلم في سورية على "النظام النصيري"، وتُشهر أسماء ورموزاً يتماهى بها السنّيون أكثر أو أقل من غيرهم (أسماء كتائب وتشكيلات عسكرية ظهرت على نحو مفاجئ في سنتَي ٢٠١٢ و٢٠١٣)، أم في صيغة شيعية تتكلم على قتلة الحسين وورثة يزيد، وتُشهر أسماء يتماهى بها الشيعية أساساً أو حصراً. هذا الأمر وجه رمزي لصنع الطوائف، وتمهيد للإبادة.

إن لب التحرر، الفلسطيني والسوري معاً، هو الخروج من نظام الإبادة السياسية والدخول في السياسة، أو امتلاك السياسة؛ لكن ماذا يعني امتلاك السياسة؟ يعني أن السياسة مشاع، يدخل ميدانها ويعمل على التصرف بها جميع الناس ضمن أي وحدة سياسية معطاة. وأن يقرر الواحد منا أنه ينفر من السياسة أو أنه لا مبال بها، فهذا شأنه، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تُنزع ملكية المجتمع للسياسة التي لا يقوم ولا يتماسك إلاّ بها، فالسياسة ليست ملك سياسيين ولا الدولة ولا حزب ولا أسرة ولا شخص، وإذا صارت كذلك، يصبح التطلع إلى امتلاك السياسة متطابقاً مع تقرير المصير.

إن القضية في سورية هي قضية تقرير مصير بكل معنى الكلمة، وتوازي في أهميتها ما فُرض على السوريين جميعاً من شروط التبعية السياسية التي جردتهم من ملكية بلدهم عبر استخدام الدولة كملك عائلي خاص. ولا يتعارض ذلك بأي حال من الأحوال مع حق تقرير المصير، بما فيه مطلب الكرد السوريين بالانفصال (وإن كانت معالجة هذه القضية متعذرة إلاّ في إطار إقليمي أوسع من سورية، وذلك لأسباب جغرافية وسكانية).[٦]

أمّا في فلسطين فيقارب مناضلون ومثقفون قضية تقرير المصير بمنطق دولة واحدة ثنائية القومية، أو دولة لجميع مواطنيها، أو دولة فلسطينية مستقلة، والهدف في هذه الأحوال كلها ألاّ يكون الفلسطينيون أدنى مرتبة سياسية أو قانونية أو وجودية من غيرهم. المشكلة مع إسرائيل ليست حصراً مشكلة هوية، بل مشكلة مساواة أيضاً، وهو ما حفّز انتفاضات الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة قبلها، وكذلك اشتعال الثورة السورية.

ماذا فعل السوريون؟ إذا أخذنا مقصد

الثورة السورية منذ بداياتها، فسنرى مجموعات متنوعة تحاول أن تحتشد بأكبر عدد ممكن، وأن تحتل ساحات عامة، وتعبّر عن مطالب سياسية. لدينا إذاً ثلاثة أشياء: التجمع؛ الفضاء العام كحيز للعلنية؛ الكلام في الشأن العام. نعرف أن التجمع ممنوع على السوريين منذ حكم حزب البعث البلد قبل ٥٥ عاماً. ونعرف أن الامتلاك النشط للفضاء العام ممنوع على السوريين، وأن صور الحاكم وأقواله وتماثيله هي التي تشغله وتحرس خوفهم: أي فزاعات، مثل تلك التي تُنصب في الحقول لإخافة العصافير. ونعرف أن الكلام في الشأن العام ممنوع، وأن الاعتقال يتربص بمَن يجهر بقول سياسي مستقل، حتى لو كان ذلك في مجلس خاص (وإلاّ لما كان لكتبة التقارير عمل يقومون به)، فلجأت السياسة إلى السرية أو إلى غير السياسي: الدين.

السياسة في سورية تعني هذه الأشياء الثلاثة: الكلام والاجتماع والفضاء العام. ولنتذكر كيف أن "ربيع دمشق" (٢٠٠٠ – ٢٠٠١)، على ما تمثل بصورة خاصة في ظاهرة "المنتديات"، كان يتلخص في التجمع والكلام. أمّا بالنسبة إلى الفضاء العام، فإن المنتديات كانت تُعقد في مساحات خاصة، ومع ذلك قُمعت.

واستناداً إلى تاريخ كفاح الفلسطينيين والسوريين، يبدو جلياً أمامنا كيف بالغت نظم الإبادة السياسية في الوحشية دفاعاً عن نفسها: تحولت من إبادة السكان سياسياً إلى إبادتهم فيزيائياً حين يتمردون. وقد يتعذر اليوم في سورية مجرد استجماع وقائع ما جرى من اعتقال وتعذيب واغتصاب وقتل في المقار الأمنية والسجون وقصف بالبراميل والسلاح الكيماوي وحصار وتجويع ومجازر، مع دعوة شركاء أجانب إلى المشاركة في المذبحة. المحصلة لا نعرفها بكامل تفصيلاتها، وربما لن تتيسر معرفتها يوماً، لكن هناك على الأقل نصف مليون ضحية، وفوق ٨٠,٠٠٠ مفقود، وعشرات ألوف المعتقلين في شروط إبادية، ونحو ستة ملايين لاجئ خارج البلد، وأكثر منهم داخله، ومليون محتاج إلى المساعدة النفسية، وعدد غير معلوم من نساء تقطعت بهن السبل وفقدن المعيل أو نُبذن بسبب تعرضهن للاغتصاب، وأطفال بمئات الألوف لم يلتحقوا بالمدارس لأعوام، أو تعلموا تعليماً دينياً فاسداً. هذا فضلاً عن وقوع البلد تحت احتلالات متعددة، وعن حروب متوازية ومتقاطعة تجري فيه، وعن ظهور كائنات متوحشة مثل داعش والقاعدة، ومتشبهين بها من تشكيلات إسلامية يصحّ وصفها بأنها عدمية وإبادية.

الإبادية الإسلامية

في شروط العدم السياسي الذي عاش بلدنا في ظله لنحو نصف قرن، فإن مَن يتضرر من ذلك أقل من غيره هو مَن لا يحتاج إلى السياسة كشرط حياة، مثل الإسلاميين والتشكيلات السلفية الجهادية، فهم ليسوا فقط لا يحتاجون إليها، بل يتضررون منها أيضاً، لأنهم مزيج من الدين والحرب، وأكثر الشروط ملاءمة لحياتهم هو الحرب والخراب. ولذلك نراهم يزدهرون في دول مثل أفغانستان المدمرة بعد الاحتلال السوفياتي، وفي العراق بعد الاحتلال الأميركي، وفي سورية بعد إسفار الأسدية عن وجه احتلالي وإبادي.

من هنا، فإن الخروج من نظام الإبادة السياسية هو المدخل إلى ظهور مجموعات

وقوى سياسية غير دينية، وربما إلى تحوّل مجموعات دينية من طيف "الإسلام السياسي" (لا العدمي أو "الجهادي") إلى قوى سياسية مثل غيرها. ففي شروط اليوم اللاغية للسياسة يقترب الإسلاميون السياسيون من الإسلاميين الجهاديين أو يفشلون في التمايز عنهم، وعلى ضوء تجربة الثورة السورية، يبدو النظام السياسي الذي يزكّيه الإسلاميون نظام إبادة سياسية (بوليتيسايد)، مع منزع هوياتي قوي، يرجّح كفة الجينوسايد.

هذا النظام الإبادي ينظر إلى المجتمع، مثل الدولة الأسدية، بعين السيادة وليس بعين السياسة، ولا يتطلع المنحازون إليه إلى أن يمتلكوا السياسة ليكونوا قوة سياسية مثل غيرهم في دولة تسودها قواعد وضوابط لكفالة المساواة بين السكان، بل يريدون امتلاك السيادة، أي الدولة ذاتها، الأمر الذي من شأنه أن يشكل استئنافاً للدولة الأسدية كي تنقلب إلى دولة خاصة، أو دولة ضد الدولة.

الدولة هي المنظمة السياسية/السيادية التي طورتها المجتمعات كي تنظم شؤونها وتواجه أسوأ نزعاتها نحو العنف وتستدرك التفاوتات الأشد حدة فيها وتقرّب السكان من بعضهم، فتصنع منهم مجتمعاً. أمّا الدولة الخاصة، من النموذج الأسدي، فتعمل عكس ذلك، إذ تركز على تباعد السكان والتمييز بينهم، وتبذل أقصى عنايتها لدوامها الخاص، وتمارس أقصى العنف من أجل ذلك. وأنا هنا أتكلم على دولة ضد الدولة، قبل أن تكون ضد المجتمع، أو على دولة "ضد الأمة" بعبارة برهان غليون في كتابه "المحنة العربية".

هذه الدولة المعكوسة تنظر بعين السيادة والأحادية إلى الداخل الذي يصير "فضاء استثناء" دائماً، كأنما هو معسكر اعتقال (جيورجيو أغامبن). فهي بهذا المعنى دولة ضد السياسة، وإن كانت تنظر بعين السياسة إلى الدول الأُخرى، وخصوصاً القوية منها. وهذه الدولة ضد الدولة وضد السياسة هي (لا يكاد يكون هناك لزوم الآن لقول ذلك،) دولة عنف دائم، لا دولة ضبط للعنف وتقنين له، على ما يشهد تاريخ الدولة الأسدية طوال نحو نصف قرن. وهذا الأمر ليس عارضاً، بل إنه وثيق الصلة بتكوينها كدولة خاصة أبدية، دولة إبادة سياسية.

دولة الإسلاميين المحتملة هي من هذا الصنف الخاص، التمييزي جوهرياً، والإسرائيلي جوهرياً. فإذا شفع تطلعها السيادي بميلها التصنيفي المتأصل أو الهوياتي الذي يعرّف الناس بهويات قارة لا تتغير، حصلنا على حكم إبادي مثل النازيين. لا يصدر هذا الحكم القاسي عن أي اعتبارات هوياتية، لا يمكنها إلاّ أن تكون إبادية. إطار الإحالة الخاص به هو الثورة السورية ودور الإسلاميين التدميري فيها، وخصوصاً الجهاديين.

وما قامت به "داعش" ضد الأيزيديين من تدمير للجماعة بسبي نسائها وبيعهن كسبايا وفرض نظام عبودية جنسية عليهن، ومن قتل للرجال في سن الحرب، هو جينوسايد وفق تعريف ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨: التدمير الجزئي أو الكلي لمجموعة قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية.

"داعش" مثال أقصى للإبادة السياسية والفيزيائية، وليس ثمة ما يشير إلى أن مجموعات الإسلاميين التي شهدنا ظهورها وصعودها في أعوام الثورة السورية، تحمل في داخلها موانع ذاتية تحول دون بلوغ هذا الأقصى. والثورة السورية مختبر ممتاز في هذا الشأن.

إن تاريخ سورية في الحقبة الأسدية يصلح للتفكير في التمايزات الإسلامية بين طورين: في الطور الأول، كان الإسلاميون نتاج الإفقار السياسي، قد صعدوا مع اندلاع الطغيان في مجتمعاتنا وتوقف التحولات السياسية والاجتماعية، وهو ما يغطي نحو ثلاثين عاماً بين مطلع ثمانينيات القرن الماضي وتفجر الثورة السورية. إن ظهور "داعش" في نيسان/أبريل ٢٠١٣ يصلح نقطة ذروة رمزية للإسلامية وبداية انحدارها، فقد تغير موقع الإسلاميين، وانقلبوا بسرعة إلى عبء قاصم لظهر المجتمع في مواقع سيطرتهم. هذا تغير بعيد الأمد، ويبدو أنه ينضبط بالقاعدة الجيلية لتغير الإشكاليات الفكرية السياسية في تاريخ سورية (وربما المشرق) الحديث. أمّا الطور الثاني فهو ما بعد الربيع العربي، والثورة السورية بصورة خاصة، إذ يُعتبر طوراً جديداً من الفكر السياسي، ومن الثقافة في مجتمعاتنا المعاصرة.

الخاتمة

نستطيع أن نتكلم بشأن سورية على إبادة انتقائية ببعد دولي ، أو حتى بإشراف دولي. وفي تقديري، لم تكن الإبادة السورية ممكنة لـ ٧ أعوام تحت سمع العالم وبصره، وبمشاركة نشطة من قواه الفاعلة هنا وهناك، لولا الصعود المتقابل لكل من الإسلامية المعولمة والإسلاموفوبيا المعولمة بدورها، وهما وجهان لما يتعين أن نسميه المسألة الإسلامية؛ ولولا أن الإبادة الأسدية تنضبط بالباراديغم الإسرائيلي، الحاصل مسبقاً على شرعية النافذين.

النقاش لا ينتهي هنا، بل هو لا يكاد يبدأ. فنحن كسوريين ما زلنا في بداية قصتنا، والكلام على الإبادة ومفاهيمها هو مجرد مدخل بين مداخل متعددة إلى روايتها. إن رواية القصة بعد أساسي من أبعاد بناء القضية السورية، والتوجه نحو بناء تيار تحرري سوري عريض، تلحّ الحاجة إلى وجوده أكثر وأكثر.

يجمعنا بفلسطين باراديغم إسرائيلي اعتمدته المحمية الأسدية، ويحدونا الأمل بأن يجمعنا بناء باراديغم تحرري نتخطى به معاً التنافس على المظلومية، أو صراع المظلوميات. ■

المصادر

١ انظر قرار الجمعية العامة بشأن الإبادة الجماعية، باللغة الإنجليزية، في الرابط الإلكتروني التالي: http://www.un-documents.net/a3r260.htm

٢ Zygmunt Bauman, *Modernity and the Holocaust* (Cambridge: Polity Press, 1991).

٣ انظر: ياسين الحاج صالح، "الضمير الخارجي: في المظلومية وأصول الشر السياسي"، "الجمهورية"، في جزأين: الأول (٢٠١٧/٧/١٤) في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.aljumhuriya.net/ar/38443، والثاني (٢٠١٧/٧/٢١) في الرابط التالي: https://www.aljumhuriya.net/ar/38498

٤ **Baruch Kimmerling, *Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians* (New York: Verso Books, 2003).**

٥ **انظر: Jodi Rudoren, "Israeli Helped Inspire U.S.-Russia Weapons Deal With Assad, Memoir Says". *The New York Times,* https://www.nytimes.com/2015/06/16/world/middleeast/israeli-helped-inspire-us-russia-weapons-deal-with-assad-memoir-says.html?_r=0**

٦ **انظر الفصل الأخير الذي يعالج هذه المسألة في: ياسين الحاج صالح، "الثورة المستحيلة: الثورة، الحرب الأهلية، والحرب العامة في سورية" (بيروت وعمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٧).**

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

النكبة

نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود

١٩٤٧ – ١٩٤٩

(ثلاثة مجلدات)

تأليف: **عارف العارف**

إعداد وتقديم: **وليد الخالدي**

١٥٥٨ صفحة ٦٠ دولاراً